وضع المناخ الاستثماري الجزائري في مؤشرات المؤسسات الدولية

Algerian investment climate status in international institutions indicators

عبير يجار[1]
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
بن عمر عادل[2]
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

تاريخ الإرسال: 2020/04/16 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

****

ملخص:

يلعب الاستثمار دورا أساسياً في الحياة الاقتصادية وذلك لكونه يمثل عجلة النمو الاقتصادي وللاستثمار أنواع عدة من بينها الاستثمار الأجنبي، والذي عادة ما تعتمده الدول النامية ومن بينها الدولة الجزائرية، وحاولت هذه الأخيرة أن يكون لها موقع ومكانة ضمن المؤشرات الدولية كتعبير عن رغبتها في الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال تحسين مناخها الاستثماري وجعله مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي. وهذه المؤشرات الدولية والتي عادة ما تكون معتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، لها أهمية في كشف ورصد طبيعة المناخ الاستثماري في الدول وإذا ما كان هذا المناخ مؤهل ويسمح بممارسة النشاط الاستثماري أم لا. وعلى الرغم من الجهود الجزائرية لتحسين مناخها الاستثماري ضمن ما جاءت به المؤسسات الاقتصادية الدولية من آليات واستراتيجيات، إلا أنها مازالت تقف أمامها الكثير من التحديات التي تحتاج متطلبات من شانها الحد من التأثيرات السلبية للتحديات المفروضة على البيئة الاستثمارية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثمار الجزائري، مؤشرات الاستثمار، مؤشر الحرية الاقتصادية...

Abstract:

Investment an key for role in economic life because it represents the engine of economic growth and investment of various types, including foreign investment, which is usually adopted by developing countries including the algerian state, and the latter has tried to have a place and place among international indicators as an expression of its desire to open up to the world economy by improving its investment climate and making it attractive to foreign investment. These international indicators, which are usually supported by the most important international institutions interested in the investment climate, are important in detecting and monitoring the nature of the investment climate in countries and whether or not this climate is qualified and allows for investment activity. Despite algeria's efforts to improve its investment climate within the mechanisms and strategies of international

[1] عبير يجار جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 a.yadjar@univ-setif2.dz

[2] بن عمر عادل جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 benamoradel@hotmail.com

economic institutions, it still has many challenges ahead of it to reduce the negative impacts of the challenges imposed on the algerian investment environment.
Keywords : algerian investment climate, investment indicators, economic freedom...

مقدمة:

سعت الجزائر كغيرها من الدول أن يكون لها وضع مؤهل وجيد ضمن المؤشرات الدولية المعنية بتقييم المناخ الاستثماري للدول وذلك من خلال محاولاتها في تبني آليات وقوانين تشريعية، وذلك سعياً منها لتذليل الصعوبات والتحديات التي تواجه المستثمر خاصة المستثمر الأجنبي وهدفاً كذلك للانفتاح أكثر اقتصادياً على المستوى العالمي. على الرغم من ذلك بقيت الجزائر تصنف ضمن الدول التي يحتاج مناخها الاستثماري إلى التطوير أكثر وبشكل أدق وإلى متطلبات من شأنها الحد من التحديات التي تعرقل العملية الاستثمارية للاقتصاد الوطني.

- **إشكالية الدراسة:**

إن الإشكالية المراد معالجتها في هذه الورقة البحثية هي إشكالية قياسية إلى حد ما وذلك من خلال محاولة رصد أهم الإحصاءات والبيانات الرقمية حول مدى استجابة الجزائر للمؤشرات الدولية المتعلقة بالمناخ الاستثماري. وإذا ما كانت نجعت في توفير وتذليل مختلف السبل والجهود لجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد انفتاحي يوفر بيئة مناخية جيدة أم العكس. ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى أثبت المناخ الاستثماري للجزائر نجاعته في تبني مؤشرات المؤسسات الدولية؟**

- **الأسئلة الفرعية:**

- فيما تتمثل مقاربة مفاهيمية معرفية حول المناخ الاستثماري والاستثمار الأجنبي؟
- ما هي أثر السياسات الاقتصادية على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر؟
- فيما تتمثل مكانة الجزائر في المؤشرات الدولية للمناخ الاستثماري؟
- ما هي أهم متطلبات مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل التحديات المفروضة؟

- **فرضية الدراسة:**

إذا ما تم اعتماد الدول في تطوير مناخها الاستثماري على المؤشرات الدولية للاستثمار وقياس جودت مناخها من خلال هذه الاخيرة، فإن ذلك يؤدي إلى تحسين وتطوير مناخها الاستثماري وسهولة تدفق الاستثمارات الأجنبية.

- **أهداف الدراسة:**

هذا وتهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة رصد فيما إذا كان المناخ الاستثماري في الجزائر نجع في تبنيه لمؤشرات المؤسسات الدولية، وإذا ما كانت هناك نتائج ملموسة لهذا التبني على الاقتصاد الوطني الجزائري، أم أن الواقع يسجد مناخ استثماري غير مؤهل.

- **خطة الدراسة:**

ومن خلال ما سبق تم معالجة اشكالية الدراسة وفق الخطة التالية:

المبحث الاول: مقاربة مفاهيمية معرفية حول المناخ الاستثماري والاستثمار الاجنبي

المبحث الثاني: أثر السياسات الاقتصادية على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الثالث: مكانة الجزائر في المؤشرات الدولية للمناخ الاستثماري

المبحث الرابع: أهم متطلبات مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل التحديات المفروضة

-المناهج الدراسة :

هذا وتم الاعتماد في الورقة البحثية المطروحة على **المنهج الاستقرائي** والذي من خلاله يمكن معالجة مكانة الدولة الجزائرية بين المؤشرات المعنية بتقييم طبيعة المناخ الاستثماري في دول العالم، انطلاقاً من مكانتها في المؤشرات الموضوعة من طرف المؤسسات الدولية المعنية برصد وتقييم المناخ الاستثماري للدول.

وتم أيضاً تبني **المنهج الاحصائي** كمنهج يعنى بدراسة الظاهرة وفق التعابير الرقمية، وذلك بغية الكشف بالأرقام والاحصائيات الرسمية الوطنية منها والدولية عن مدى التزام ومواكبة الجزائر للمؤشرات المعنية بتقييم المناخ الاستثماري للدول.

وكما تم الاعتماد على **منهج دراسة حالة the case Study** كدراسة تقييمية لمكانة الجزائر وموقعها في مؤشرات المؤسسات الدولية، من خلال محاولة القاء الضوء على الجهود التي بذلت من طرف الجزائر، وإذا ما كانت نجعت في تهيئة مناخ استثماري جيد ومؤهل.

المبحث الاول: مقاربة مفاهيمية معرفية حول المناخ الاستثماري والاستثمار الاجنبي

أصبح مفهوم **المناخ الاستثماري/ والاستثمار الأجنبي** في تطور تدريجي إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للفرص الاستثمارية، ذلك أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة فحص الشروط العامة لذلك المناخ.[9]

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

- **هذا وللاستثمار تعاريف عديدة نذكر منها:**

الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال، ويقصد بكلمة الاستثمار عادة التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية.

ويعرف **الاستثمار** على أنه هو الطلب على أموال الإنتاج أو أنه الفرق بين الدخل المتاح **(القابل للتصرف)**، والطلب على أموال الاستهلاك.

أما **المشرع الجزائري** فقد عرف **الاستثمار** على أنه "عملية خلق وتوسيع وإعادة هيكلة وتنشيط مؤسسة ما عن طريق مساهمة عينية أو مالية في رأس المال يقدمها أي شخص طب

يعي أو معنوي في نشاطات إنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها".

أما بالنسبة بما يتعلق بالباب الأول المادة **2** من الامر **01-03** يتعلق بتطوير الاستثمار فيقصد **بالاستثمار**:

- **المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمة نقدية أو عينية**
- **استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.**[14]

ومن ثم **فالمناخ الاستثماري** هو الإطار العام الذي تمارس فيه الأنشطة والعمليات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وتعدد مجالاتها، وتصنف مناخات الاستثمار بحسب تفاوت مستوى سهولة أداء الاعمال بها وبحسب توفر الشروط والعوامل المساعدة على إقامة المشاريع وإتمام العمليات والأنشطة الاقتصادية في أحسن ظروف.[8]

هذا وتكمن أهمية **مناخ الاستثمار** في اقتصاديات الدول كونه السبب عن تراكم رأس المال ومن ثم فهو يؤدي دوراً مهماً في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، ولذلك فإن الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على الاجل الطويل لابد لها من ضخ مستويات مرتفعة من الاستثمارات إلى اقتصاداتها، التي لا يمكن بلوغها إلا من خلال الاعتماد على الاستثمار المحلي والاجنبي، وحتى تستطيع هذه الدول جذب رؤوس الأموال التي هي في أمس الحاجة إليها كان عليها أن تحدد وتوافر ما يحفز هذه الاستثمارات على الانسياب إليها وأيضا التعرف إلى ما يعرقل انسيابها وبالتالي العمل على إزالة هذه المعوقات أو التخفيف من حدتها.[3]

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

وبالنسبة **للاستثمار الأجنبي المباشر** فتختلف نظرة الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عن نظرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر **(IDE)** إلا أنهما تتشاركان في نقطتين أساسيتين هما: **الملكية للمشروع وحق المراقبة للمؤسسة فيها.**[14]

- **وهناك فرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر حيث يختلف كلاهما بعدة فروق أهمها:**

- **من حيث مدى الرقابة والسيطرة:** الاستثمار المباشر يتيح للمستثمر الأجنبي سيطرة كاملة أو جزئية على عملية التنظيم والإرادة للمشروع، أما الاستثمار غير المباشر لا يكون للمستثمر حق في الإدارة لضعف درجة المساهمة.

- **من حيث التأثير على التحولات الرأسمالية الدولية:** الاستثمار المباشر في مراحله الابتدائية قد يصاحبه انتقال ضعيف في رؤوس الأموال الدولية لتركيزه على التدفقات التكنولوجية والإدارية اللازمة لإقامة المشروع، في حين أن الاستثمار غير المباشر يلعب دوراً أكبر في التحولات الرأسمالية الدولية بتركيزه على الجوانب المالية في عملياته.

- **من حيث نقل المعرفة الإدارية والتنظيمية:** الاستثمار المباشر يؤدي إلى جلب الخبرات الفنية والتكنولوجيا التي يحتاجها والفنون الإدارية المتطورة، في حين أنه ليس للاستثمار الأجنبي غير المباشر تأثير في هذا الصدد.

- **من حيث الصلة بعالم الإنتاج الحقيقي:** الاستثمار المباشر هو استثمار حقيقي في أصول إنتاجية، أما الاستثمار غير المباشر فهو شراء الأسهم والسندات وهو ما يطلق عليه مصطلح الاستثمار المالي.

- **من حيث الفترة الزمنية:** الاستثمار المباشر يتميز بأنه استثمار طويل الاجل بهدف دعم قدراته التنافسية المرتكزة على التكلفة، أما الاستثمار غير المباشر فيكون قصير الاجل بهدف المضاربة في الأسواق المالية للبلد المضيف.

- **من حيث سرعة الحركة:** الاستثمار المباشر يكون أقل حركة في أي حال من الأحوال، أما الاستثمار غير المباشر له القدرة على مغادرة الدولة بسرعة في حالة الخوف، وينطلق هذا من طبيعة رأس المال الذي يوصف بأنه جبان.[6]

هذا ويعرف بعض الباحثين الاقتصاديين الاستثمار الأجنبي المباشر بـ:

" كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان، أو أنه توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الاصلية".

" الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر (سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، وبهدف تحقيق عائد)".

أما بعض المؤسسات والهيئات الدولية فتعرفه بـ:

فحسب **صندوق النقد الدولي** (FMI) " الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر (المؤسسة)، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[14]

أما **الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD)** فتعرفه بأنه "ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد كما يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها".[14]

المبحث الثاني: أثر السياسات الاقتصادية على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

يعتبر تحرير السياسات الاقتصادية من أهم ثلاثة عوامل مشكلة للقوى الدافعة لجذب الاستثمارات الأجنبية نحو الدول النامية كما أكدها تقرير الاستثمار العالمي إضافة إلى التغيير التكنولوجي السريع واحتدام عملية المنافسة بين الشركات متعددة الجنسية التي اخذت في عملية تغيير مواقعها الوطنية نحو البلدان التي توفر بنية سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي إضافة إلى وجود حوافز مالية وضريبية ومدى توفر اليد العالمة الماهرة منخفضة التكلفة.

المطلب الأول: تحليل مؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الجزائر

تم محاولة تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشر مركب المؤسس من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من الفترة **(2001-2017)** الممثلة لبرامج ومخططات التنمية في الجزائر: المخطط الثلاثي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **(2001-2004)**: البرنامج التكميلي لدعم النمو**(2005-2009)**: برنامج التنمية الخماسي **(2010-2014)**: البرنامج الخماسي **(2015-2019)**.

- **وتمثلت نتائج تحليل المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر فيما يلي:**

- **وجود** تحسن كبير في مناخ الاستثمار في الفترة **(2001-2005)** أي خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبداية البرنامج التكميلي لدعم النمو، سجل المؤشر المركب لمناخ الاستثمار نسبة أكبر من العدد **(02)** وهذا راجع إلى قيام الدولة بحفز معدل النمو الاقتصادي **(اعتماد على الفوائض الكبيرة المحققة في الخزينة العمومية بسبب ارتفاع أسعار البترول)** عن طريق الرفع من قيمة الانفاق الحكومي الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم الرفع من معدل النمو الاقتصادي **(اتباع سياسة كينزية).**

- **عدم** وجود تحسن في مناخ الاستثمار خلال الفترة **(2008-2016)** تنفيذ برنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي وانطلاق البرنامج الخماسي **(2015-2019)** وهذا ما يمكن ارجاعه إلى الأسباب التالية:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بسبب تداعيات الازمة العالمية سنة **2008** ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وانهيار أسعار البترول:

*** نسبة نمو النفقات أكبر من معدل تطور الإيرادات الوطنية**

*** استمرار العجز في ميزانية العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات**

*** تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية**

*** اتخاذ إجراءات استعجالية ومتأخرة باتباع سياسة تقشفية لحظية وإيقاف مؤقت للمشاريع الاستثمارية الكبرى، خاصة مشاريع البنى التحتية.[11]**

*** عدم الاستقرار في القوانين المنظمة للاستثمار وإجراء تعديلات استعجالية بدون دراسة واقعية ولا تساير متطلبات المستثمرين الأجانب والمحليين**

- وجود تحسن في مناخ الاستثمار بعد سنة **2016** ومع انتعاش أسعار النفط وكبح الواردات والرفع من نسب الضرائب ومحاولة اصلاح التشريعات الاستثمارية بإصدار قانون جديد للاستثمار **16-09**، ومع نشر مشروع نموذج النمو الاقتصادي الجديد في آفاق **2030** أدى ذلك كله إلى انخفاض العجز في الميزانية وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي.[11]

المطلب الثاني: تقارير وإحصائيات وكالة ANDI لتطوير الاستثمار للمناخ الاستثماري الجزائري

تبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهي الهيئة المكلفة رسمياً بموجب قانون تطوير الاستثمار بضمان ترقية الاستثمارات في الجزائر وتطويرها ومتابعتها وتسهيل اجراءات تأسيسها بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر على أنه يبدو محدوداً من خلال حجمه مقترنة بحجم الاستثمارات الوطنية المعلنة والمصرح بها رغم مختلف الجهود المبذولة من أجل ترقية هذا الاستثمار واستقطاب مؤسساته.

وتتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني حيث تحتل كل من قطاعات الصناعة، الخدمات، البناء والاشغال العمومية مكانة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك لان هذه القطاعات هي الأكثر مردودية وفائدة وتهيئة لجلب الاستثمارات الأجنبية من غيرها من القطاعات.

- **القطاع الصناعي:**

يضم هذا القطاع المحروقات التي تعد أهم مجال من مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ولا يزال هذا القطاع يجلب اليه عدد من الشركات الأجنبية في مجال البحث والتنقيب والاستغلال...الخ. خاصة منها تلك التي غادرت السوق الجزائرية منذ **1971** وهي فترة التأمينات ولم ترجع إليها إلا سنة **1999** مثل شركة **Elf** هذا بالإضافة إلى الشركات الأخرى التي تعمل حالياً في مختلف أنشطة قطاع المحروقات مثل: شركة توتال **Total** التي استقرت في الجزائر منذ سنة **1951** والشركات الاسبانية مثل ...**Cepsa, Repsol,Gaz Natural** الخ.

كما أن قطاع الصناعة يضم مجالات حيوية ومهمة ومربحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الادوية التي استقطبت عدداً من الشركات الأجنبية مثل: الاستثمارات المنجزة من طرف الشركة السعودية لإنتاج الدواء **(15 مليون دولار)** والشركة **غلاكسو سميث كلاين Glaxo Smith Klim** البريطانية والتي تتطلع إلى أن تكون رائدة في سوق الادوية الجزائري وذلك في الكثير من التخصصات. [12]

وفي عام **2015** تزايد انتاج قطاع المحروقات اذ ارتفعت قيمته المضافة الحقيقية بنقطة مئوية لينتقل معدل نموها من **1.6-%** إلى **0.4%** في **2015** بالقيمة الجارية، بلغت قيمته المضافة **3134.3** مليار دينار في تراجع بـ **32.7%** بالنسبة للسنة السابقة وذلك بسبب انهيار الأسعار الذي عاكست النمو المتواضع في الحجم.

هذا ولم تعد المحروقات تُولد سوى **18.9%** من تدفق الثروة **(إجمالي الناتج الداخلي)** مقابل **27%** في **2014** ومن بين مُجمل القطاعات، يساهم قطاع المحروقات بأدنى نسبة، أي بحوالي **2.9%** مقابل **4.7-%** السنة السابقة. وأدى ضعف انتعاش النمو في البلدان المتقدمة وتباطئه الواضح في البلدان الناشئة والنامية إلى تراجع النمو للإنتاج العالمي في **2015**، مخلفاً ضعف في الطلب على المحروقات، مما زاد من انخفاض سعر البرنت **1**، في ظرف فائض في العرض في المتوسط، فقد انخفض سعر البترول بـ **47.1%** إذ تراجع من **96.25** في **2014** إلى **50.79** دولار للبرميل في **2015** بلغ سعر البرميل للبترول الخام الجزائري[11] **53.07** دولار أي في تراجع بـ **47.1%** واتبعت المحروقات الغازية. نفس الديناميكية التراجعية بفقدانها **52.2%** إلى **6.25** دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية **(BTU)** للغاز الطبيعي مقابل **10.05** دولار في السنة

السابقة. أدى تراجع في أسعار وكميات صادرات المحروقات السائلة والغازية، إلى انخفاض إيرادات الصادرات بـ **43.3%** إلى **33.08** مليار دولار. [11]

- **قطاع البناء والاشغال العمومية**

ويشهد سوق الاسمنت حضوراً كبيراً للشركات الأجنبية العربية خاصة بعد أن ارتفع الطلب المحلي للاسمنت على **13** مليون طن خلال سنة **2005** والمتوقع أن يصل إلى **17** مليون طن خلال **2010** وذلك نتيجة لما يتطلبه المشروعين الكبيرين المتعلقين بإنجاز الطريق السريع شرق غرب والسكك الحديدية.

حيث توفر الشركات الوطنية للإسمنت سوى **8** مليون طن و**2.5** مليون طن تتوفر من الاستيراد ونتيجة للنقص في تغطية الطلب في السوق، انشاء المجمع اوراسكوم للبناء الصناعي المصري الشركة الجزائرية للإسمنت **(Algeria Cement Compant)** والتي توفر **4** مليون طن من الاسمنت للسوق المحلي. ومجمع فرعون **"Le Groupe Pharaon"** السعودي الذي اشترى **10%** من رأس مال المؤسسة العمومية للإسمنت في بني صاف ويتوقع أن تزيد من الإنتاج إلى **1** مليون طن.[12]

ومع عام **2015** انكمش نمو قطاع البناء والاشغال العمومية **(BTP)** بما فيه الخدمات والاشغال العمومية البترولية **(STPP)** بـ **1.9** نقطة مئوية ليبلغ **4.9%** وذلك بسبب إنهاء الورشات الكبيرة للطريق السريع، في حين عُوض هذا الانكماش جزئياً بنمو مشاريع بناء السكنات. تمثل القيمة المضافة للقطاع، المقدرة بـ **1908.2** مليار دينار **11.5%** من إجمالي الناتج الداخلي و**15.4%** من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي.

من ناحية الحجم يساهم القطاع بنسبة **13.5%** و**13.9%** من النمو الإجمالي والنمو خارج المحروقات على التوالي مقابل **17.5%** و**16.7%** في **2015**. ويمثل الموظف الثاني للبلاد **1.78** مليون عامل، أي **16.8** من اليد العاملة.[11]

- **القطاع الزراعي والسياحي وقطاع النقل**

لم تحظى قطاعات النقل والزراعة والسياحة بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها فقطاع النقل لم يسجل سوى **18** من اصل **588** مشروع اجنبي أي بنسبة **3%** من اجمالي المشاريع بقيمة تقدر بـ **10992** مليون دج، وتتمثل اهم المشاريع الأجنبية في هذا القطاع المشروع المتعلق بإنشاء الطريق السريع شرق غرب والذي يمثل جزءاً من مشروع الطريق السريع الغربي حيث يمثل طوله **1216** كلم وهو يربط بين أهم ولايات الوطن من مغنية حتى الطارف وذلك مروراً **بتلمسان سيدي بلعباس، وهران، غليزان، الشلف، الجزائر، سطيف، برج بوعريريج، قسنطينة وعنابة** حيث تقدمت عدة شركات اجنبية في جانفي **2006** بعدة عروض مختلفة من بينها الشركة الصينية **CSCE** التي تتواجد بالجزائر منذ عدة سنوات والمجمع **CETIC** الصيني الذي يشتهر بخبرته العالمية في انشاء الطرق السريعة، بالإضافة على **مجموعة بويغاس Bouygues** والمجموعة الامريكية على راسها **باشتال Bechtel** وكذلك **كوجال Cojal** اليابانية.

أما فيما يخص قطاعي الزراعة والسياحة فتحصل كل منهما على **8** مشاريع اجنبية منجزة خلال الفترة **2007/2002** أي ما يمثل نسبة **2%** من اجمالي المشاريع الأجنبية المباشرة لكل منهما وهي ما تقدر بـ **2017** و**26091** مليون دج على التوالي وهي تعتبر نسبة قليلة مقابل الفرص الكبيرة المتاحة في القطاعين.[12]

وسمح الموسم الزراعي في سنة **2015** بتحقيق مستوى إنتاج يفوق المستوى العالي المسجل في **2013** تزايدت القيمة المضافة من حيث الحجم للقطاع الفلاحي بنسبة **6.4%** متقدمة بـ **3.9** نقطة مئوية لتبلغ **1936.4** مليار دينار وتمثل **15.6%** من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي بمساهمة **17.5 %** في إجمالي الناتج الداخلي و**23.6%** في القيمة المضافة

للاقتصاد الحقيقي يرتب القطاع الفلاحي في الدرجة الثانية من حيث خلق الثروات. وبالرغم من ذلك يبقى مثلا إنتاج الحبوب ضئيلاً بالنظر للاحتياجات مما استلزم استيراد **12.5** مليون طن من القمح، بقيمة قدرها 2.73 مليار دولار.[11]

المبحث الثالث: مكانة الجزائر في المؤشرات الدولية للمناخ الاستثماري

المطلب الأول: أهم المؤشرات الدولية للمناخ الاستثماري

-مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر هذا المؤشر عن **المنتدى الاقتصادي العالمي** بالتعاون مع **122** مؤسسة عالمية ويعد أداة مهمة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية وأداة لتفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة أداء الأعمال. وقد تراجع ترتيب الجزائر بمركز واحد ضمن هذا المؤشر خلال سنة **2011-2012** حيث احتلت المرتبة **87** عالمياً من **142** دولة شملها التقرير برصيد **3.96** بعدما كانت تحتل المرتبة **86** من **133** دولة في التقري السابق **2010-2011** وهذا ما يفسر بأن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع على نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. [1]

وبحسب المؤشر فقد سجلت الجزائر خلال الفترة **2015-2016** تراجعاً في ترتيبها العالمي بثماني درجات **(8)** باحتلالها المرتبة **87** مقابل المرتبة **79** خلال الفترة **2014-2015**[8]. بالمقابل اعتبر التقرير الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي الذي يضم أكبر المختصين الاقتصاديين الدوليين وأهم صانعي القرار الاقتصادي العالمي أن الجزائر تصنف ضمن الاقتصاديات الأقل تنافسية، واعتمد التقرير على عدد من المؤشرات مثل وضعية المؤسسات والهيئات والمنشآت القاعدية والمؤشرات الاقتصادية الكلية فضلا عن وضعية القطاعات الصحية والتعليم فعالية السوق، القدرات التكنولوجية، القدرة على تفعيل الاعمال والابتكار، مدى استقلالية القضاء وفعاليته في اتخاذ القرارات، حماية واحترام الملكية ومدى احترام الحكومات للأخلاق ومدى انتشار الرشوة، وبناءً على هذه المؤشرات فقد جاءت الجزائر في الرتبة **83** عالمياً من مجموع 133 دولة ورغم تحسن الرتبة الجزائرية التي كانت في الرتبة 99 في تقرير العام المنصرم، فإن أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي بالنظر للراحة المالية التي تتمتع بها، بينما ظلت وضعيتها في مجال الضغط الجبائي ووضعية البنوك سلبية أيضا.[1]

-مؤشر سهولة أداء الاعمال:

في تقرير **البنك الدولي** عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلاً عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تسهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات تكلفتها، إذ تحصلت الجزائر خلال سنة **2011** على المرتبة **143** عالمياً من بين اقتصاديات **183** دولة، في حين تراجعت إلى المراكز **148** من بين **183** دولة شملها الترتيب سنة **2012**، ليتراجع أكثر خلال السنوات اللاحقة لتصل للرتبة **156** في **2016** وتراجعت في العديد من المؤشرات الفرعية الأخرى لمؤشر سهولة أداء الاعمال سنة **2016** مقارنة بـ **2008** إذ تراوحت مرتبتها ما بين المرتبة **178** والمرتبة **74** عالمياً، وهذا ما يعد دليلاً على تميز البيئة[2] الاستثمارية في الجزائر بتعقيد إجراءات تأسيس المشروع، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الممتلكات وإجمالاً يمكن ملاحظة أن بيئة الاعمال في الجزائر لم تسجل تحسناً ملحوظاً.[2]

-مؤشر الشفافية:

تحصلت الجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية ابتداءً من سنة **2013** على **3.6** نقطة من **10** وتعتبر أعلى نقطة تحصلت عليها مقارنة بما هو مسجل في السنوات محل الدراسة. وعلى الرغم من هذا التحسن ما تزال الجزائر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد. وضع الجزائر في المؤشر لا يعبر على الارتياح خصوصاً في إطار ضرورة توفير البيئة الاستثمارية اللازمة للمستثمر المحلي والأجنبي. والمراتب المتأخرة التي تأخذها يعني أن هناك مجموعة من العوائق لابد أن تعمل جاهدة على تجاوزها إذا أرادت تحسين مستواها عالمياً في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية لأنه عند غياب الشفافية يظهر الفساد. لذا لابد أن تكون الشفافية في الجزائر هي السلاح الأول الذي يحول دون انتشار الفساد. ويتحقق ذلك من خلال وضع قوانين وإجراءات صارمة وتسخير كفاءات بشرية التي تعمل على تطبيق هذه القوانين. بالإضافة إلى تعزيز المسائلة والرقابة البعدية وتنفيذ نتائجها مهما كانت.[4]

وصنفت عام **2015** بحسب تقرير الشفافية دولة ذات شفافية منخفضة بـ **36%** أي دون المستوى المقبول المقدر بـ **43%** حيث صنفت في المرتبة **88** عالمياً من مجموع **168** دولة شملها التصنيف.[7] وبادرت الجزائر في إنشاء هيئة مكافحة الفساد. وتوفير نظام سياسي يتناسب مع مبادئ الديمقراطية والمشروعية. يقدم كل منها برنامجاً متكاملاً لإدارة الدولة وبناء شفافية في إجراءات نشأتها وعملها ونشاطها وحركتها ووسائلها وقراراتها وفق ما يتناسب مع البرنامج والاهداف العامة للتنمية الشاملة لتعزيز مفاهيم المواطنة والانتماء وتكريس الديمقراطية والعدالة كأبعاد للتنمية المستدامة. وتطوير القوانين لتحقيق الرقابة على المال العام من جهة، ولتستقطب رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار من جهة أخرى كلها من شأنها أن تحقق الحكم الراشد في البلاد وفق المعايير الدولية خدمة للتنمية المستدامة.[4]

-مؤشر الحرية الاقتصادية:

وبحسب تصنيف مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة **2013** فإن الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت **145** عالمياً من بين اقتصاديات **176** دولة، وبحصولها على **49.6** نقطة مئوية، وعلى المرتبة **14** من بين الدول الـ**15** في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أي بانخفاض حوالي **1.4** نقطة عن سنة **2012**، ويشمل مؤشر الحرية الاقتصادية في هذا التقرير جملة من المعايير الرئيسية يتم الاخذ بها على غرار حرية الاعمال أين حصلت الجزائر على **65.2** نقطة مئوية، حرية التجارة **67.8** نقطة مئوية، الإنفاق الحكومي **76.6** نقطة مئوية وكذا حرية الاستثمار **20.0** نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة حرية القطاع المالي **30.0** نقطة مئوية بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ومحدودية الفساد وحرية العمال.[3]

واحتلت الجزائر المرتبة **12** عربياً و**154** عالمياً في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام **2016**، ومن بين **178** دولة شملها التقرير الصادر عن **مؤسسة هيرتيج الامريكية الدولية** لتكون بذلك في المراتب الأخيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الانفاق الحكومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد، والانفتاح التجاري الضيق للجزائر وتعاملها المحدود مع بقية دول العالم، بسبب العديد من المعوقات الإدارية والتجارية، وعدم كفاءة القوانين الخاصة [7]

بالاستثمارات والتي كانت غير جاذبة وغير مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر مما انعكس على درجة التصنيف التي حصلت عليها الجزائر ضمن هذا المؤشر نظراً لقوة ارتباط التجارة الخارجية بالاستثمارات الأجنبية[7]. وهذا الوضع بالنسبة للجزائر يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، وأدوات السياسات التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.[3]

➢ **ومن خلال ما سبق يوضح الجدول التالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر بين فترة 2018/2003:**

المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر				
خلال الفترة من 2003 إلى 2018				
الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
الجزائر	439	75 400	116 911	356

المصدر: FDI Markets

المبحث الرابع: أهم متطلبات مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل التحديات المفروضة

لا تزال تعاني الجزائر من بعض المشاكل الهيكلية الموروثة عن النظام الاقتصادي السابق التي تعيق تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فرغم إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية لا تزال الجزائر خاضعة لأسعار النفط ولتقلبات أسعار العملات الأجنبية. فالصادرات مقيمة بالدولار الأمريكي في حين أن الواردات تتم باليورو، وبالتالي كل تقلبات في سعر العملتين يكون له تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: أهم التحديات التي تواجه المناخ الاستثماري الجزائري

يعتبر **التحدي الأساسي** للجزائر في وضع استراتيجيات وطنية قطاعية فعلية خاصة بتدعيم الاستثمارات ومبنية على الميزات التنافسية. وكذا يصبح دعم المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)** أمر في غاية الأهمية خاصة فيما يتعلق بمصلحة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما أن تقنيات اختيار المستثمرين والمقارنة **(benchmarking)** واستعمال وسائل الإعلام الآلي مثل مواقع الإنترنت وقواعد البيانات الإحصائية يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في هذا المجال.

كذلك **تحدي** النقص الكبير للمعلومات الخاصة بالفرص المتاحة للاستثمار الذي يعطي صورة غير واضحة عن الجزائر بالنسبة للخارج.

كما **صعوبة** الحصول على العقار الصناعي تعتبر من المعوقات الأساسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة. بالإضافة إلى ذلك وجود **نقص** في شفافية الإجراءات الإدارية، وبطء العمل الإداري،[10] صعوبة فهم الموظف المعني، إلى جانب الرشوة والمحسوبية، مما يعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية.

كما أن **التأخر** في البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بالموانئ والمطارات والسكة الحديدية بالإضافة إلى توزيع الكهرباء والغاز واستعمال وسائل الاتصال تعتبر من الأسباب التي تؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب. إلى جانب عدم وجود محاكم تجارية وثقافة فعلية للتحكيم.[15]

➢ **ويمثل الجدول التالي أهم نقاط الضعف والتحديات التي يواجهها المناخ الاستثماري في الجزائر:**

نقاط ضعف المناخ الاستثماري الجزائري	تحديات المناخ الاستثماري الجزائري
❖ تأخر في البنية التحتية ❖ التأخر الكبير في إصلاح القطاع المالي والمصرفي ❖ صعوبة الحصول على التمويل لـ PME/PMI ❖ قطاع غير رسمي معتبر ❖ طول مدة الإجراءات القضائية ❖ صعوبة الحصول على العقار الصناعي ❖ عجز كبير في الاتصال وتوضيح صورة البلاد ❖ نقص المعلومات الكمية عن التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومصادرها	❖ بطء التنظيم للقطاعات ❖ التأخير البيروقراطي للإدارة العمومية ❖ التأخر في إعادة تأهيل موظفي الإدارة العمومية ❖ ضعف انتشار NTIC ❖ هجرة الأدمغة ❖ تكييف السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية للجزائر ❖ نقص التنسيق بين السياسات الوطنية ❖ التداخل بين صلاحيات الهيآت المكلفة بالاستثمار

المصدر: يحي سعيدي، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، 2006-2007)، ص.236.

المطلب الثاني: أهم متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

للتحسين من المناخ الاستثماري للجزائر والتخفيف من التحديات التي تواجهه وُجب العمل بآليات واستراتيجيات من شأنها خلق مناخ استثماري فعال ومن بينها:

- **مواصلة** دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية مع ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية.

- **السماح** للاستثمارات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة بتملك المشروع بالكامل بشرط قيامها بتصدير أكثر من 80% إلى الخارج، مع منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق النائية.

- **معالجة** ملف العقار الصناعي بتسوية جميع العقارات المملوكة للخواص وتشجيع ذلك بتخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة وتسجيلها لمنع مافيا العقار من الاستلاء عليها.

- **توفير** قاعدة بيانات فعلية شاملة متاحة في مواقع الانترنت وبلغات متنوعة تشمل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر ودليل للاستثمار في الجزائر مرفق بخريطة تبين فيها بالتفصيل مواقع توزع الثروات الباطنية وكذا الطرق البرية وسكك الحديد ومدى قرب أو بعد مصادر المياه والكهرباء والغاز من مواقع الاستثمار مع ضرورة التحديث الدوري لكل هذه المعطيات.

- **ضرورة** وضع استراتيجيات انتقائية تستهدف جذب أنواع معينة من الاستثمارات تتلاءم مع وضعية التنمية السائدة، وتتميز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية.

- **تنمية** مهارات الترويج لفرص الاستثمار بالرفع من كفاءة وفعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.[5]

الاستنتاجات:

ومن خلال ما سبق تم التوصل للاستنتاجات والنتائج التالية:

- **أن** المناخ الاستثماري هو ذلك الإطار الاقتصادي السياسي والمؤسساتي الذي يتمثل في مدى جودته لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية والاستثمارات الأجنبية بشكل خاص ومدى قدرة هذه الأخيرة على ممارسة نشاطها دون عراقيل تصادفها من قبل الدولة المستقبلة.

- **أن** الوكالة الوطنية المكلفة بالاستثمار **ANDI** ترى بمحدودية المناخ الاستثماري في الجزائر واقتصاره فقط على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات، وأن مؤشر المركب توصل من خلال عملية تحليله للمناخ الاستثماري للجزائر إلى مجموعة من النقائص التي حالة دون جعل المناخ الاستثماري الجزائري مناخ يتسم بسهولة تعامل المستثمرين فيه وسهولة ممارسة نشاطهم ولعل أهم النقائص التي توصل لها المؤشر هي عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار خلال الفترة **(2008-2016)** والمتمثلة في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو و كذلك عدم وجود تحسن في برنامج التنمية الخماسي وانطلاق البرنامج الخماسي **(2015-2019)**، على الرغم من السياسات الاقتصادية الانفتاحية التي يعيشها العالم الاقتصادي.

- **أنه** على الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر لتطوير مناخ استثمارها إلا أنه وحسب المؤشرات العالمية المعنية برصد معايير المناخ الاستثماري الجيد تضع الجزائر في الدول التي لا تمتاز بمناخ استثماري جيد وأن حجم الاستثمارات الأجنبية بها ضعيفة جداً على الرغم من المؤهلات التي تتمتع بها الجزائر.

- **أن** الجزائر تعاني من العديد من التحديات التي تعرقل عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية ولعل أهمها يكمن في غياب استراتيجيات وطنية قطاعية فعلية خاصة بتدعيم الاستثمارات ومبنية على الميزات التنافسية. مما يجعل مناخ الاستثمار في الجزائر يتطلب معايير وآليات واستراتيجيات من شانها النهوض بالاستثمار ومن بينها ضرورة وضع استراتيجيات انتقائية تستهدف جذب أنواع معينة من الاستثمارات تتلاءم مع وضعية التنمية السائدة، وتتميز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية.

وكإجابة على **الفرضية المطروحة** يمكن القول إنها فرضية صحيحة بحكم أن الدول التي اعتمدت على المؤشرات الدولية للاستثمار وعلى معاييرها واستراتيجياتها التي طرحتها على دول العالم، كهدف منها لتسهيل عملية جذب الاستثمارات الأجنبية وممارسة النشاط الاستثماري، أصبحت هذه الدول تمتاز باقتصاد قوي وبجودة مناخها الاستثماري.

وكرأي شخصي يمكن القول إن الجزائر كدولة لها المؤهلات لتكون في مصاف الدول ذات الاقتصاد القوي والمؤهل لجذب الاستثمارات الأجنبية، إذا ما عالجت التحديات التي يواجهها عادة المستثمر الأجنبي خاصة إشكالية مدى ثبات واستقرار التشريعات القانونية الخاصة بالاستثمار وعدم تغييرها وسنها بطرق عشوائية، إلى جانب الممارسات الإدارية في المؤسسات الجزائرية التي عادة ما تتسم بالبيروقراطية والمحسوبية الامر الذي بطريقة أو بأخرى يعرقل النشاط الاستثماري للمستثمر.

قائمة المراجع:

1-جباري، شوقي. ***تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر كحتمية للاندماج في الاقتصاد العالمي***. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (49)، ص ص.181-182.

2-الشريف، ريحان، وهوام، لمياء. (2013). ***دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية***. العلوم الاقتصادية، (32)، ص ص.44-46.

3-الشريف، ريحان، هوام، لمياء .(2014) .***تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه***. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية (1)، ص ص.355-356.

4-مكيد، على، خليفة، أحلام. (2019). ***تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2015***. ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، (7)، ص.227-228.

5-جباري، شوقي. ***متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر***. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (9)، ص ص.86-87.

6-زغبة، طلال. (2012). ***واقع مناخ الاستثمار الأجنبي بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار***. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (7)، ص ص.200-201.

7-صبيحي، شهيناز. ***مناخ الاستثمار في الجزائر–دراسة تحليلية تقيمية*** . الحوار الفكري، ص ص.195-196.

8-دبيش، أحمد. (ديسمبر 2015). ***مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تقييمية من خلال مؤشرات مختارة***. مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة2، (15)، ص.32-38.

9-سعيدي، وصاف، وقويدري، محمد. (2008). ***واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق***. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (8)، ص.39.

10-منصوري، زين. ***واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر***. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، (2)، ص.142.

11-حميداتو، ناصر، وعبد اللاوي، عقبة. (2018). ***واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017) مع التركيز على قانون 16-09***. مجلة المالية والأسواق، (9)، ص ص.190-199.

12-بن لخضر، عيسى. (2018-2019). ***سياسة تمويل الاستمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)***. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلالي اليابس سيدي بلعباس)، ص ص. 223-224.

13-برجي، نسرين. (2007-2008). ***الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاع المحروقات مع إشارة خاصة لحالة الجزائر***. (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص مناجمنت مؤسسة، دائرة العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي)، ص ص. 118-121.

14-نشمة، ياسين. (2017-2018). ***مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر***. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد)، ص ص.64-65.

15-سعيدي، يحي. 2006-2007. ***تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر***. (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، 2006-2007)، ص.236.